الصحافيين ازاء ما وصلت اليه المعارك ، واكد الجنرال غارسيا معبراً عن ردود الفعل الفاشلة بأن الجيش يستعد لشن عمليات جديدة لمواجهة الثوار ، بعد ان تكنوا من الاستيلاء على مدينة «برلين» والحقوا هزيمة نكراء بجيشه ، ولم يدل الجنرال غارسيا بأية معلومات عما سيفعله الجيش ، انما اكتفى بقوله ان القيادة العليا تبحث عن الوسائل الكفيلة باسترداد المدينة دون مضاعفة «عدد الضحايا من السكان المدني» . في هذا الوقت اقدمت قوات النظام العميل على تدمير المدن والقرى بالقنابل واوقعت فيها خسائر مروعة في الأفراد والمعدات ، تلك هي الوسائل الكفيلة» باسترداد المدينة من الثوار التي يخفيها الجنرال غارسيا في حديثه امام الصحفيين ،

ولم يسعف الجنرال وحلفاءه الاجراءات الارهابية هذه فقد استمر الثوار بتنشيط عملياتهم العسكرية ، واخذوا يدخلون المدن ويعقدون فيها الاجتماعات مع السكان ، بينما يستقبلهم الأهالي بالهتاف والاناشيد الوطنية ، الأمر الذي اربك قيادة اللجيش كما اربك الولايات المتحدة التي راحت تفتش عن حل للازمة ، حتى اعلنت واشنطن مؤخراً بأنها تنوي القيام باصلاحات داخل الطغمة الحاكمة ، واخذت تلّوح بالحل السلمي للأزمة التي تعصف بالنظام السلفادوري ، عبر حوار بين الاطراف المتنازعة ، تؤدي في النتيجة الى اشراك الثوار السلفادوريين في السلطة ، كمحاولة لابقاء طرف من الطغمة على رأس السلطة ، ومن ثم البحث عن حلول اخرى «مناسبة» .

غير ان هذه الدعوات لم تعد جديدة بالنسبة للثوار ، وان اجراءا «اصلاحياً» لهذا ليس الا تمييعاً لحدة الصراع القائم بين النظام الدكتاتوري والثوار اليساريين ، يستهدف القضاء تدريجياً على الانجازات الهامة التي حققها اليسار السلفادوري ، عبر سلسلة من الحوارات البطيئة ريثما تستعيد السلطة الحاكمة نشاطها ، وتجمع قواها العسكري . وتدعمها بمستشارين أمريكيين جدد ، واسلحة جديدة ، تمكنها من توجيه ضربة مباغتة للثوار في مسعى للقضاء على معاقلهم التي احرزوها بنضال مسلح لا يعرف الكلل ، كما تستهدف ايضاً خلق جو من النزاعات الداخلية في صفوف اليسار حول قضية المساهمة في السلطة ، لكن جميع التقارير الواردة من السلفادور تشير الى تعاظم قوة الثوار السلفادوريين ، ووعيهم للتصدع داخل المؤسسة الحاكمة ، وتصميمهم على التحرير وانقاذ البلاد من الطغمة العسكرية الغاشمة مهما بذلت هذه الطغمة من جهود لتخفيف حدة الصراع ، ومهما كانت مساهمة الأمبريالية الأمريكية في دعم النظام الفاشي .

لقد دعت القيادة العامة لجبهة التحرير الوطني السلفادورية مؤخراً الى الاعداد الى معارك جديدة في المدن الكبرى ، وهذه المدن تتسم باهمية استراتيجية بالنسبة لمصير الصرّاع الدائر راهناً بين قوات التوسكا وقوات الطغمه الحاكمه .

غيوم سوداء
تلبد سماء "اوبيك"

هل بدأت حرب الاسعار؟

عندما انفرط مؤتمر منظمة (اوبيك) في جنيف ، وغادر الوزراء الثلاثة عشر للبلدان الأعضاء ، دون أي اتفاق على توزيع حصص الانتاج أو الأسعار ،

تعالت الصرخات من كل حدب وصوب مشيرة الى انجاه المنظمة المتسارع نحو حتفها ، ومؤكدة في الوقت نفسه على أن أسعار النفط سوف تتجه نحو الانخفاض . ولما كانت (اوبيك) أرست نظام الأسعار منذ عام ١٩٧٣ وحتى اليوم ، وبرزت كوكيل مؤسسي مسيطر يقوم بدور مقرر السعر ، فان اضطرارها الى التخلي عن دورها كموجه للأسعار في سوق النفط العالمية ، يعني بالضرورة ضربة موجهة الى نحرها !

فهل سيظل سعر النفط عند مستواه الحالي البالغ ٣٤دولاراً للبرميل الواحد أم سيهبط الى قيمة ادنى ؟ هل سيكون مثلاً ٢٨دولاراً أم٢٤دولاراً للبرميل الواحد ؟ هذه الأسئلة المطروحة راهناً مثيرة للاهتمام حقاً . الا أن الاجابة عليها تقتضي منا العودة الى استعراض سريع لتاريخ السعر العالمي للنفط ، وخصائص السوق النفطية ، بغية امتلاك فهم مسلك منظمة (اوبيك) حالياً وفي المستقبل .

لقد مرت أسعار النفط بطورين أساسيين بعد الحرب العالمية الثانية . فالطور الأول الذي امتد طيلة عقدي الخمسينات والستينات ، كانت الشركات الاحتكارية النفطية خلالها هي المقرر الوحيد للسعر في السوق النفطية العالمية ، وما ينطوي عليه من استغلال ونهب لثروات البلدان المنتجة . فقد كان السعر الوسطي للنفط الخام في موانىء الخليج العربي حول ٢دولار للبرميل الواحد . وحتى هذا السعر لم يكن يعط لاي بلد منتج ، فالاتفاقيات التي كانت معقودة انذاك تنص على توزيع الارباح من النفط الخام وفق مبدأ المناصفة . وعلى أساس السعر المذكور أعلاه ، وبعد خصم تكاليف الاستخراج ، فان حصة البلدان المنتجة من الأرباح لم تكن حتى بداية عقد السبعينات اكثر من دولار واحد لبرميل النفط .

أما الطور الثاني فقد تجسد بقيام منظمة (اوبيك) خلال حقبة السبعينات بدور ادارة نظام الاسعار . فلاول مرة قاومت البلدان الاعضاء المنتجة للنفط الاتجاهات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسية عبر تنظيم يهدف الى الابقاء على اسعار النفط الذي كان يستغله الكارتل النفطي في مستوى مرتفع نسبياً ، وتنسيق الجهود فيما بينها لانتزاع اكبر حصة من الارباح الناتجة عن استغلال الثروات الوطنية . ورغم نجاح (اوبيك) في ايقاف الاتجاه نحو انخفاض الاسعار الا انها فشلت في ضبط السوق النفطي . اذ برزت عوامل الحرة بصورة قوية ومؤثرة في جسم تطلعات المنظمة لادارة الاسعار والسيطرة عليها بشكل كامل . وبين الشد والجذب أو بآخر في تقلبات النفط في السوق العالمية .

السوق النفطية . . طبيعتها وخصائصها

ان النفط سلعة استراتيجية ، لكنه في الوقت نفسه سلعة احتمالية مرتبطة بصورة وثيقة بالاحتياطي النفطي العالمي ، اضافة الى كونه سلعة تتميز بكثافة عالية جداً لرأس المال الثابت . الا ان طبيعة السوق النفطية افرزت خصائص جديدة ، اقتصادية - سياسية ، قلصت الى ادنى حد الاهمية الاستثنائية لهذه المادة . تلك الخصائص يمكن ان نجملها بما يلي :

● اولاً - تعمد العربية السعودية استحداث فائض في العرض النفطي بهدف اجبار البلدان المصدرة الاخرى على خفض اسعارها . اذ ازداد الانتاج النفطي السعودي اكثر من ٤٥٪ من مجموع انتاج بلدان (اوبيك) ، في حين لم يكن يمثل حتى نهاية عام ١٩٧٨ اكثر من ٢٦ - ٢٨٪ من هذا الانتاج .

● ثانياً - التراجع الملحوظ في الاستهلاك العالمي من النفط ، الذي بدأ منذ عام ١٩٧٩ ولا يزال مستمراً حتى اللحظة الراهنة ، اذ يتوقع معظم المراقبين للسوق النفطية ان يصل استهلاك عام ١٩٨٣ عن مستوى ١٩٨٢ بنسبة لا تقل عن ٢٪ .

● ثالثاً - سحب المخزونات الاحتياطية والذي كان يجري بمعدل ٤ ملايين برميل يومياً ، اذ ان اعادة توزيع المخزون الاحتياطي الاستراتيجي للبلدان الرأسمالية المتطورة المستهلكة للنفط ، ضمن معدلات استهلاك متوازنة ، اصبح قائماً عبر وكالة الطاقة الدولية .

● رابعاً - الطبيعة البنيوية لصناعة النفط في البلدان الصناعية التي تعود الى الجهود المبذولة في ميدان الاقتصاد من الاستهلاك من جهة ، والاستبدال بمصادر محلية من الطاقة من جهة أخرى .

● خامساً - بروز منتجين اخرين مهمين خارج المنظمة في الفترة الاخيرة . هؤلاء المنتجين يستفيدون الى اقصى حد من نظام الاسعار رغم وجودهم خارجه ، حيث يظل بامكانهم المحافظة على حجم صادراتهم بخفض اسعارهم ، كما هو الحال في المناطق المنتجة مثل بحر الشمال والمسكيك وخليج غينيا . . الخ

لذلك فليس من المستغرب ان ينخفض نصيب منظمة (اوبيك) في السوق النفطية العالمية الى اقل من النصف دون ان يكون في مقدورها التحكم في نظام الاسعار الا في اطار ضيق .

غيوم سوداء تلبد سماء (اوبيك)

المشكلة التي سجلت فشل اجتماعي منظمة (اوبيك) في فيينا وجنيف ، كانت مشكلة تحديد حصص الانتاج لكل بلد ، واعادة انضباط الاعضاء من جديد الى داخل صفوف المنظمة . وبالفعل فقد وافقت البلدان الاعضاء بالاجماع المحافظة على سعر الاساس الحالي ، وتحديد الانتاج الاجمالي بسقف لا يتجاوز ١٨,٥ مليون برميل يومياً لعام ١٩٨٣ ، أي بزيادة مليون برميل يومياً فقط عن المعدل السابق ، بغية احتواء امدادات السوق والمحافظة على مستوى الاسعار . الا ان العاصفة التي هبت على اجتماع « فيينا » اتت من ايران التي طالبت برفع حصتها من الانتاج الى ما فوق « ٣ » ملايين برميل يومياً ، وتخفيض حصة العربية السعودية الى ما دون الـ (٥) ملايين برميل يومياً ، الامر الذي البضطر المؤتمر الى ترك مشكلة حصص الانتاج معلقة الى اشعار آخر . واشار البيان الرسمي الختامي إلى امكانية تسوية هذه المشكلة عبر مفاوضات لاحقة .

الا ان مؤتمر جنيف الذي عقد اواخر الشهر الفائت أضاف مشكلة اخرى تتعلق بمطالبة العربية السعودية وبعض بلدان الخليج الاخرى ، البلدان الافريقية رفع سعر نفطها بواقع ١,٢ - ١,٥ دولاراً للبرميل الواحد الى سعر الاساس ، ومطالبة الاعضاء الآخرين بالغاء التخفيضات الجارية على سعر نفوطهم .

ان اصرار العربية السعودية والبلدان الخليجية المناصرة لها على حل هاتين القضيتين الشائكتين فوراً وبدون ابطاء ، يرمي من الناحية الفعلية الى احداث بلبلة عميقة في السوق النفطية ، الامر الذي من شأنه أن يؤدي تلقائياً الى انهيار هيكلية التسعير . فالبلدان الافريقية تدعي ان رفع سعر نفطها في وقت وصلت فيه مبيعاتها الى ادنى مستوى ، تعني خسارتها للاسواق التقليدية . ورغم ذلك فقد ارتأى وزير النفط الجزائري منح فترة لا تتجاوز الشهر لتدارس الموقف « بغية التوصل الى وضع قاعدة متجانسة للاسعار » . اما البلدان التي تجري تخفيضات على اسعار نفطها ، فلديها ما تقوله على هذا الصعيد ، فايران مثلاً تمنح حسومات مهمة لاعتبارات تتعلق بارتفاع تكاليف التأمين على الناقلات التحي تدخل الى منطقة تدور فيها رحى الحرب . بيد ان السعوديين واجهوا الغالبية بتمسكهم على معالجة هذين الموضعين داخل قاعة الاجتماع ، مما اكد الرأي السائد الذي مفاده ان السعوديين استهدفوا افشال المؤتمر ، وليس لديهم اية حلول جدية لصيانة وحدة (اوبيك) .

اذن ، هل بدأت فعلاً حرب الاسعار بين اعضاء منظمة (اوبيك) للحصول على نصيب اكبر من العائدات النفطية ؟ سؤال يطرح نفسه بقوة على ضوء تصريحات وزراء النفط المتشائمة . لكن بالرغم من ذلك فأن الدلائل تشير الى ان حرب الاسعار لن تندلع ، لأنها لا تعني فقط تخفيض بضعة دولارات على البرميل الواحد ، فامكانية بعض المنتجين القيام باجراء تخفيضات موازية لا تزال قائمة . الا ان الخطير في الأمر هو أن تصل المنظمة الى احد الخيارين : اما القيام بحرب شاملة لا تبقي ولا تذر ، تلجأ حينها البلدان الخليجية وفي مقدمتها العربية السعودية الى الاستعانة باسلحتها المتمثلة في ارصدتها المالية الضخمة والاحتياطي النفطي الكبير لديها ، ثم تغرق السوق بعد تخفيض حاد في اسعار نفطها ، وهو ما لا تستطيع البلدان المنتجة الاخرى منافسته . او استمرار العربية السعودية في فرض هيمنتها على المنظمة ، وارغام سائر اعضائها القبول بالشروط التي ترتأيها .

ان الخيار الاول يبدو مستبعداً لان ثمنه رأس المنظمة نفسها ، وغير مرغوب فيه حتى بالنسبة للبلدان الصناعية نفسها ، وغير مرغوب فيه حتى بالنسبة للبلدان الصناعية المتجهة الى تخفيض قيمة عملاتها ، كالين الياباني والمارك الالماني ، وهو ما يعني ارتفاع اسعار وارداتها من النفط ، وبالتالي تفاقم عجز موازين مدفوعاتها ، وتباطؤ معدلات نموها الاقتصادي ، وتفاقم مشكلة البطالة لديها .

الخيار الثاني فقد تجسد بقيام منظمة (اوبيك) خلال حقبة السبعينات بدور ادارة نظام الاسعار . فلاول مرة

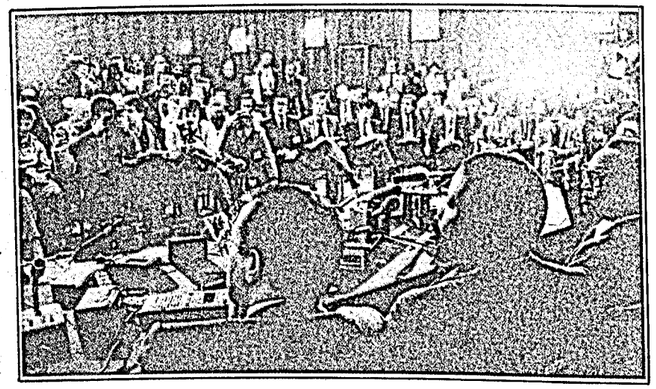

الاوبيك . .
حرب الأسعار !

نظام الاسعار يعني انهيار المشاريع التي قرّرتها للاستعاضة عن النفط المستورد بمصادر طاقة محلية ، كالغاز والفحم الحجري والطاقة الشمسية والطاقة النووية . فاذا اصبح سعر النفط اقل من ٢٥ دولاراً سوف يزيل المبررات الاقتصادية التي تتكىء عليها تلك البلدان لتطوير مصادر الطاقة البديلة ، كما أن تدهور اسعار النفط تعني خسائر فادحة في الاستثمارات الضخمة التي انفقتها الولايات المتحدة من اجل بناء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي .

اضف الى ذلك كله ، ان ضآلة العائدات النفطية التي تتقاضاها البلدان المنتجة سوف يؤثر على الاوضاع المالية لبلدان منتجة اخرى مثل المكسيك وفنزويلا ونيجيريا التي تعاني من مشكلة تراكم الديون الخارجية عليها . فالمكسيك وهي اكبر بلد مقترض في العالم ، بلغت ديونها ٨٣ مليار دولار ، تحصل على اكثر من ثلثي دخلها الخارجي عن طريق بيع نفطها . وفنزويلا ، وهي ثالث اكبر بلد مقترض في العالم وعليها ديون تبلغ ٢٢ مليار دولار تحصل على اكثر من ٩٥٪ من دخلها من ايرادات النفط ، فاذا تقلصت قدرتها على الوفاء بسداد ديونها ، حينها تحدث هزة قد تطال النظام النقدي الدولي بمجمله حيث بلغ مقدار القروض العالمية ٧٠٠ دولار . ومما يضيف الى ملامح الصورة قتامة هو أن البنوك المقرضة التي عاشت على الفوائض النفطية التي بلغت في عام ١٩٨٠ حوالي ١٢٠ مليار دولار ، هبطت في العام الماضي الى عجز بلغ ٥٠ مليار دولار .

وبما ان هذا الامر الخطير يصعب حدوثه ، لكن من شأن اي هبوط في اسعار النفط ، ان يعجل من سرعة نمو البلدان الصناعية المستهلكة على المدى القصير . فتدني قيمة فواتير النفط تزيد من دخول هذه البلدان ، مما يؤدي الى انتعاش حالة اقتصادياتها وما يرافقه من هبوط معدلات البطالة ، وتحسين في موازين مدفوعاتها واستقرار نسبي في اسعار عملاتها . الا ان هذه المنافع التي يكتسبها الغرب الصناعي ستبقى آنية .

نبيل حيدري